التصويت عليها داخل المؤتمر، خاصة الدستور، الذي على الرغم من ادخال تعديلات على مسودته، يمنح رئيس الحزب صلاحيات واسعة جداً من بينها ضمّ ـ أي التعيين بلا انتخاب ـ عدد يصل الى ٢٠ بالمئة من أعضاء مكتب الحزب، وهي هيئة من ثلاثمئة عضو، تحل محل ما سمّي في الماضي مجلس الحزب، وتشكّل السلطة العليا فيه خلال الفترة ما بين عقد مؤتمر وآخر. كذلك لن يكون رئيس الحزب ملزماً، في حالة انتخابه رئيساً للحكومة، بعرض قائمة وزرائه على مركز الحزب للمصادقة عليها (**دافار**، ١٨ و١٩/٥/١٩٩٣).

ونجح نتنياهو في المناورة وتجاوز القواعد الديمقراطية عندما تسبّب بافشال انتخاب رئيس لمركز الحزب، فاختير احد مؤيديه، شاؤول عامور، بالتزكية. وأدّى ذلك الى انسحاب مكسيم ليفي (شقيق دافيد ليفي)، احتجاجاً على ما وصفه بالنهج الديكتاتوري، الذي يسلكه رئيس الحزب، ولا يستهان بمعارضة مكسيم ليفي لكونه يشغل منصب رئيس مركز السلطات المحلية في اسرائيل، والتي ستجرى الانتخابات لها في تشرين الثاني (نوفمبر) من هذا العام.

وأمّا بخصوص البرنامج السياسي للحزب، فقد حظيت اقتراحات نتنياهو بتأييد جارف، بعد ان رفضت التعديلات المقترحة من اليمين واليسار، سواء تلك المتعلقة بتبنّي نظرية «الترانسفير» [الترحيل]، أو الداعية الى حرمان عرب اسرائيل من المشاركة في القرارات المصيرية (شارون)، أو الاعلان مسبقاً عن عدم التعهّد بتنفيذ الاتفاقات الدولية التي يتوصل اليها حزب العمل من جهة، كما رفضت، من جهة اخرى، الاقتراحات المتعلقة بتبنّي فكرة روني ميلو لتطبيق الحكم الذاتي في غزة اولاً، وضرورة ملائمة مواقف الليكود مع الحقائق المتغيّرة في الشرق الاوسط (**هآرتس**، ١٨/٥/١٩٩٣).

بهذا تحرّر الليكود من قدر ما من البراغماتية التي فرضتها عليه حقيقة كونه في السلطة، وأصبح حركة ذات ايديولوجية واضحة، وحيدة الاتجاه، يمينية قومية، بحيث يعتبر ليكود نتنياهو مثل حركة حيروت الاصلية التي أسّسها بيغن ـ حزب متجانس من الناحيتين الايديولوجية والتنظيمية، على السواء (**المصدر نفسه**، ٢٠/٥/١٩٩٣).

لكن هذه الانجازات اجتذبت قدراً كبيراً من الانتقادات، سواء من داخل الليكود أو من خارجه. فتعليقاً على التطرّف في البرنامج السياسي، قال ليفي: «من غير الممكن ان نكون ضد كل شيء طيلة الوقت... علينا اعطاء اجابات متفائلة للشعب. اني اعتقد بأن اغلاق المناطق يخدم الاسرائيليين بصورة ايجابية. وأنا لا أفهم لماذا على الليكود ان يهاجم الحصار. هل لدينا رأي أفضل؟». وتذمّر ليفي بشكل خاص من الحلف الذي عقده نتنياهو مع أحزاب اليمين المتطرف، وتساءل: «هل هذه هي طريقنا؟ هل هذه هي البشرى التي لدينا في وقت أصبح فيه معظم الجمهور على استعداد لتقديم تنازلات في مقابل السلام؟» (**دافار**، ١٨/٥/١٩٩٣).

أمّا رئيس لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست، أوري اور، (العمل) فقد كان أكثر حدة من ليفي بقوله: «في الايام التي سبقت عقد مؤتمر الليكود، راقبنا خطوات المعارضة التي يقودها عضو الكنيست نتنياهو، وأصغينا لوابل الكلام الذي أُمطرنا به. ولشدة الأسف، لم نفهم ولو بالايحاء ما هو البرنامج السياسي ـ الامني لليكود، لأنه ليس لديه مثل هذا البرنامج. فبدلاً من ذلك يعمل على تأجيج الالم، واستغلال المخاوف القائمة لأغراض سياسية، والتجاهل والتشجيع الصامت لعدم الانصياع لقوانين الدولة... واستخدام السلاح ضد يهود وعرب بهدف منع حصول حل لا يكون مقبولاً لديهم... الامر الذي يخدم على ما يبدو مفهومه القائل: لا يوجد حل، ليس بسبب التطرف العربي فحسب، بل وأيضاً بسبب التطرّف اليهودي» (**يديعوت احرونوت**، ١٦/٥/١٩٩٣).

وتطرقت احدى الافتتاحيات الى ذلك بقولها: «لن نعرف إذا كان هذا التطرف مجدياً لليكود الاّ بعد الانتخابات للكنيست الرابع عشر. وعلى ما يبدو، فإن نتنياهو مؤمن بذلك، أو يراهن على ذلك. وليس للمراقب عن بُعد الاّ ان يسجل ذلك أمامه كحقيقة. ويستنتج من هذا ان الليكود لا يضع بالحسبان الدخول في حكومة وحدة وطنية، طالما يواصل رابين وحزب العمل محاولة تطوير المسيرة السياسية» (**هآرتس**، ١٨/٥/١٩٩٣).